

الموجودات السائلة تشكل 77.1 % من إجمالي الموجودات المصارف الليبية تتمتع بمستويات مرتفعة جداً من السيولة

يضم القطاع المصرفي الليبي 26 مصرفاً وإثنى عشر مكتباً تمثيلاً لمصارف عربية، وستة مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية. وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 715 فرعاً ووكالة. كما بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي حوالي 22,494 في نهاية العام 2025. يتضمن الجدول رقم 1 قائمة المصارف العاملة في ليبيا.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في ليبيا

مصارف محلية	
مصرف الجمهورية	مصرف المتوسط
مصرف الصحارى	مصرف الأندلس
المصرف الليبي الخارجي	مصرف الوفاء
المصرف التجاري الوطني	مصرف النوران
مصرف الوحدة	المصرف الإسلامي الليبي
مصرف شمال أفريقيا	مصرف اليقين
مصرف الاستثمار العربي الإسلامي	مصرف التضامن
مصرف التجارة والتنمية	مصرف الخليج الأول الليبي
مصرف الواحة	مصرف السراج الإسلامي
مصرف الأمان للتجارة والاستثمار	مصرف الضمان الإسلامي
مصرف المتحد للتجارة والاستثمار	مصرف التمويل الإسلامي
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	مصرف الاعمار
مصرف الإجماع العربي	مصرف الاتحاد الوطني
مكاتب تمثيلية لمصارف عربية	
مكتب تمثيل للمؤسسة العربية المصرفية/البحرين	مكتب تمثيل لبنك تونس العالمي
مكتب تمثيل لبنك الإسكان الأردني	مكتب تمثيل لبنك تونس العربي الدولي
مكتب تمثيل لبنك الاستثمار العربي الأردني	مكتب تمثيل للمصرف التجاري وفا بنك المغربي
مكتب تمثيل للمصرف العربي للاستثمار والتجارة	مكتب تمثيل لمجموعة البركة المصرفية (البحرين)
مكتب تمثيل لبنك قناة السويس	مكتب تمثيل للبنك المغربي للتجارة الخارجية
مكتب تمثيل لبنك كاليون للتمويل والاستثمار	مكتب تمثيل لبنك بيرايوس (مصر)
مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية	
مكتب تمثيل بنك فاليتا المالطي	مكتب تمثيل كوميرز بنك الألماني
مكتب تمثيل المصرف العربي الإيطالي/ يوباي	Uni Credit مكتب تمثيل بنك
النمساوي Bawag مكتب تمثيل بنك	مكتب تمثيل البنك التجاري العربي البريطاني

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

تطورات البيانات المالية للقطاع المصرفي الليبي

في المقابل، لا يزال القطاع المصرفي الليبي يتمتع بمستويات مرتفعة جداً من السيولة، إذ شكلت الموجودات السائلة ما نسبته 77.1 % من إجمالي الموجودات، ويعكس هذا المؤشر استمرار توجه المصارف نحو الاحتفاظ بنسبة كبيرة من أصولها في أدوات وأصول عالية السيولة، مما يحد من دورها التمويلي في دعم النشاط الإقتصادي. كما تشير هذه المعطيات إلى أن وتيرة نمو الائتمان لا تزال أقل بكثير من معدلات نمو الودائع والموجودات، بما يدل على وجود مجال واسع لتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاعات الإنتاجية والاستثمارية ودعم جهود التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا.

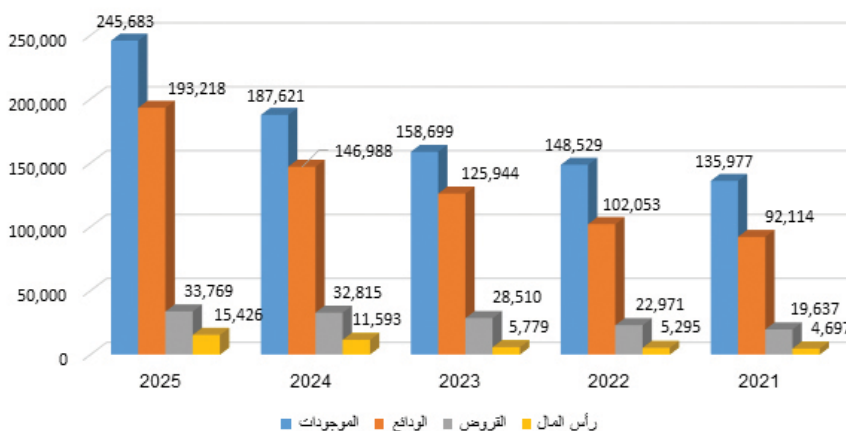
سجل القطاع المصرفي الليبي نمواً ملحوظاً في مختلف مؤشراتته المالية خلال العام 2025، حيث بلغ إجمالي الموجودات نحو 246 مليار دينار ليبي، محققاً نمواً بنسبة 30.9 % مقارنة بنهاية العام 2024. كما ارتفع إجمالي الودائع إلى نحو 193 مليار دينار ليبي، بزيادة بلغت 31.5 %، في حين وصل حجم الائتمان الممنوح إلى نحو 34 مليار دينار ليبي، مسجلاً نمواً محدوداً بنسبة 3 % . علماً أن رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص بلغ نسبة 79.2 % من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية. كذلك بلغ رأس المال المجمع للقطاع المصرفي حوالي 15 مليار دينار ليبي في نهاية العام 2025.

جدول 2: تطور الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في ليبيا

2025	2024	2023	2022	2021	
مليون دينار ليبي					
245,683	187,621	158,699	148,529	135,977	الموجودات
193,218	146,988	125,944	102,053	92,114	الودائع
33,769	32,815	28,510	22,971	19,637	القروض
15,426	11,593	5,779	5,295	4,697	رأس المال
مليون دولار أمريكي					
45,443	38,182	33,316	30,836	29,660	الموجودات
35,739	29,913	26,440	21,187	20,092	الودائع
7,664	6,678	5,985	4,769	4,283	القروض
2,853	2,359	1,213	1,099	1,025	رأس المال

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي الليبي (مليون دينار ليبي)



المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات مصرف ليبيا المركزي.

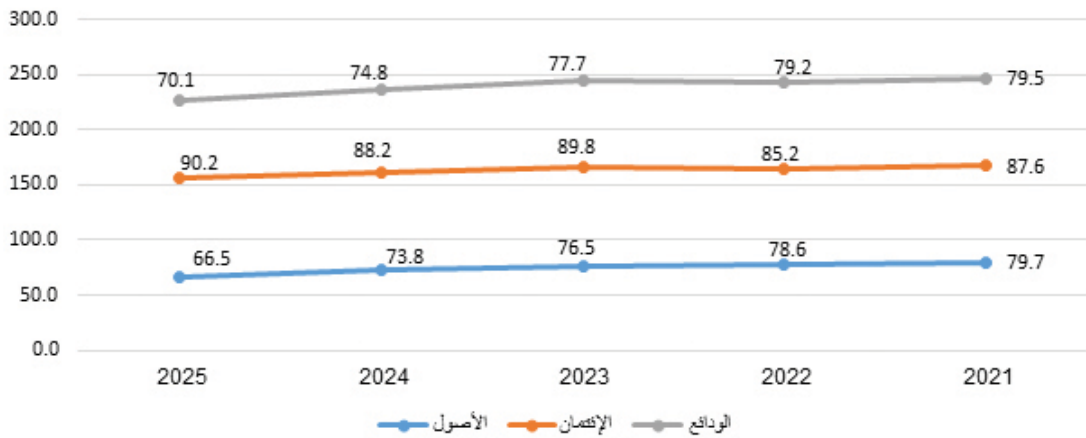
التركيز المصرفي في القطاع المصرفي الليبي

على ما نسبته 69.2 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة من هذه المصارف نحو 87.9 % من إجمالي القروض المقدمة من القطاع ككل. وتعود هذه النسبة المرتفعة بشكل خاص إلى الأداء التمويلي القوي لمصرف الجمهورية تحديداً، والذي كان له دور ريادي في دعم قطاع الأعمال وتمويل الأنشطة التجارية والخدمية، مستفيداً من خبرته المؤسسية وتطوره الرقمي المستمر.

وتعكس مؤشرات التركيز المصرفي مدى سيطرة عدد محدود من المصارف على الجزء الأكبر من النشاط المصرفي، سواء من حيث الأصول أو الودائع أو الإئتمان أو حجم حقوق الملكية. ويتجلى هذا التركيز في القطاع المصرفي الليبي من خلال الحصة السوقية للمصارف الخمسة الكبرى.

وفي ما خص نسبة التركيز في القطاع المصرفي الليبي، فقد شكلت موجودات أكبر خمسة مصارف (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، ومصرف التجارة والتنمية) ما نسبته 66.5 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في نهاية العام 2025. ويشكل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 24.0 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، حيث عزز مكانته كمصرف قيادي في السوق الليبي ويتمتع بقاعدة مالية قوية وإنتشار جغرافي واسع، فضلاً عن دوره المحوري في تمويل المشاريع الإستراتيجية ودعم النشاط الإقتصادي الوطني. أما بالنسبة إلى الودائع، فقد إستحوذت المصارف الخمسة الكبرى

رسم بياني 2: التركيز المصرفي لأكبر خمسة مصارف ليبية (%)



المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات مصرف ليبيا المركزي.



مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي

عما كانت عليه في نهاية العام 2024 حينما بلغت نسبتها 19.2 % . أما في ما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض

المتعثرة، فقد سجلت في نهاية العام 2025 قرابة 74.2 % . وبالنسبة إلى مؤشر العائد على إجمالي الأصول، فقد سجل في نهاية العام 2025 نسبة 1.2 %، كما إنخفض معدل العائد على حقوق الملكية في نهاية العام 2025 ليسجل نسبة 15.3 % مقارنة بـ 16.2 % في نهاية العام 2024.

أخيراً بالنسبة إلى مؤشرات سيولة القطاع المصرفي الليبي، فقد بلغت الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نسبة 77.1 % في نهاية العام 2025 وهي في معظمها ودائع لدى المصرف المركزي. في المقابل، بلغت نسبة القروض والتسهيلات الإئتمانية إلى إجمالي الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي نحو 17.5 % في نهاية العام 2025.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الليبي من 16.6 % إلى 31.7 % بين نهاية العام 2021 ونهاية العام 2025 (جدول رقم 3)، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل. علماً أن إدارة الرقابة على المصارف والنقد في ليبيا قد إعتمدت في الآونة الأخيرة تطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالمتطلبات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأصدرت تعاميم عدة في هذا الخصوص. من جهة أخرى، بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 6.3 % في نهاية العام 2025.

وأظهرت بيانات الديون المتعثرة في المصارف الليبية، أن نسبتها إلى إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية قد بلغت في نهاية العام 2025 نحو 19.3 %، حيث سجلت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً

جدول 3: تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي (%)

2025	2024	2023	2022	2021	
كفاية رأس المال					
31.7	24.3	15.3	15.7	16.6	معدل كفاية رأس المال الكلي
30.4	23.1	13.6	14.3	15.3	معدل كفاية رأس المال الأساسي
6.3	6.2	3.9	3.5	3.5	رأس المال المدفوع إلى إجمالي الأصول
7.3	7.1	6.1	5.2	4.7	حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
جودة الأصول					
19.3	19.2	22.2	24.1	29.6	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
74.2	62.4	59.0	60.6	63.3	مخصصات الديون إلى إجمالي القروض المتعثرة
2.6	3.4	3.9	3.8	4.3	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول
الربحية					
1.2	1.1	0.7	0.6	0.9	العائد على متوسط الأصول
15.3	16.2	12.4	10.7	18.5	العائد على متوسط حقوق الملكية
15.5	16.6	16.5	16.1	12.1	نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
السيولة					
77.1	70.4	66.9	66.7	68.2	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
17.5	22.3	22.6	22.5	21.3	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع

المصدر: البنك المركزي الليبي

خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملائه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس



خدمة الصراف الآلي ATM خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016 المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .